http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1501) السنة السادسة - الخميس (7) ايار 2009

ضيف الخميس

في حوار موسع رسم ملامحه الصدق والوضوح اكد لـ(المدى) سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي حميد مجيد موسى ان اداء البرلمان كان سيئا، وعزا ذلك الى فرض المحاصصة رئيسا عليه لم يمتلك المؤهلات لقيادة برلمان بلد متخم بالازمات، مضيفا بان الحكومة نجحت في بعض الجوانب واخفقت في جوانب اخرى. وبشأن المادة ١٤٠الخاصة بمحافظة كركوك والمناطق المتنازع عليها قال ان الحل لايأتي من الامم المتحدة وانما من العراقيين انفسهم، وتحدث موسى عن تحالفات حزبه مبينا اسباب اخفاقاته في انتخابات مجالس المحافظات الاخيرة، وفي الحوار محاوراخرى تخص الشأن الداخلي والخارجي.

فيما أكد فشل البرلمان في عمله

حميد مجيد موسى لـ(المدى):

الحكومة نجحت في جوانب واخفقت باخرى

بغداد / يوسف المحمداوي

بعض الجهات المشاركة في العملية السياسية تقف وراء التصعيد الأمني

■ هناك تصعيد في الوضع الامني مع اقتراب مغادرة القوات الاجنبية للمدن والقصبات، من المستفيد؟

-جميع اعداء التوجه الديمقراطي الوطني في العراق، وجميع من لهم مصلحة في اشاعة الفوضى وعدم الاستقرار وتأجيج الفتنة وتازيم الاوضاع الامنية في البلد، وهم كثر.

■ هل منهم من يشارك في العملية السياسية؟

-نعم بعضهم موجود في العملية السياسية، ولكن بنسبة قليلة وهولاء يتصرفون احيانا بدون ادراك صحيح لا لمصالحهم الخاصة ولالمصلحة البلد، لكن يبقى المجرم الاساسي يتمثل بتنظيمات القاعدة والمتضررين من ازلام النظام السابق، عتاة المجرمين، ولايمكن ان نتجاهل الدورالتخريبي الذي تقوم به بعض الدول التي لايروق لها عودة السلام والاستقرار والامن في ربوع العراق، ويخشون عودة العراق معافى ومقتدر ليأخذ مكانته الطبيعية في الساحة الدولية.

قواتنا الامنية وصلت درجة عالية من الجاهزية

■ جاهزية القوات الامنية هل وصلت ذروتها وقادرة على استلام الملف الامني من القوات الاجنبية؟

-وصل تعداد القوات الامنية العراقية بحدود المليون عنصر سواء في وزارتي الدفاع والداخلية اوفي الدوائرالاخرى المعنية بالشأن الامني، والمشكلة هي في كيفية تنظيم ادارة تلك القوات، وهناك تحسن ملموس على المستوى الاداري والتنسيق يتقدم بين فروع القوات المسلحة المختلفة، لكن الحاجة الكبرى هي في ضرورة وجود جهاز استخباراتي معلوماتي متمكن، قادر على رفد الاجهزة الامنية بالمعلومات الدقيقة التي تسهل مهمتها في تنفيذ الواجبات المناطة بها، والقوات العراقية بحاجة الى تسليح وامكانيات فنية ومادية، والموازنة وفرت الاموال اللازمة لذلك وعلى مدى السنوات الماضية، ولاننسى باننا نحتاج الى الارتقاء بكفاءة ومهنية العسكري العراقي بعد استكمال منظومة التسلح، وهذا الامر ليس بالمعضلة التي من خلالها يحاول البعض التشكيك بقدرة القوات العراقية على استلام الملف الامني، بل ان هناك اتفاقا جماعيا سواء من القيادات العسكرية العراقية او القادة الامريكان وغيرهم بان قواتنا وصلت درجات عالية من الجاهزية تمكنها من تنفيذ واجباتها، وعلينا ان ندعمها من خلال منحها الثقة لكي تكون يد يلنا الدائم عن القوات الاجنبية.

الاختلافات بين الكتل أثرت على قدرة البرلمان

■ باعتباركم سلطة تشريعية، ما هي معوقات سن الكثيرمن القوانين التي مازالت معطلة؟

-الاسباب الرئيسية لم تكمن في مجلس النواب نفسه، وإنما في الاوضاع السياسية العامة، وفي علاقات القوى المتنفذة سياسيا، وهنا نؤشر بأن الخلافات بين الكتل قد تكون امرا طبيعيا ولكن الاختلاف حينما تسوده النظرة الحزبية الضيقة والتخندق في المصالح الخاصة وعدم المرونة وانعدام القدرة على تقد يم التنازلات المتقابلة وايجاد المشتركات المتوافق عليها، لذا اصبحت المشكلة معقدة، فمن الطبيعي ان نجد العديد من القوانين الاساسية معطلة، لان العلاقات بين القوى المتنفذة وصلت الى حد القطيعة والتوترات، وهذا الامر نلاحظه في الكثير من الشواهد، سواءفي العلاقة بين الرئاسات الثلاث اوبين قيادات الاحزاب المتنفذة ومابين المركز والاقليم ومابين المركز والمحافظات ومابين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وهذه الاختلافات لها اسقاطاتها الفعلية على حيوية ونشاط وقدرة المجلس النيابي تشريعيا ورقابيا، وهذا ما فرض حالة الشلل التي اضعفت المجلس وجعل بعض النواب يتمادون في غيابهم.

■ الا توجد حلول حقيقية لظاهرة الغياب التي ادمنها بعض البرلمانيين؟

-ظاهرة الغياب من الجانب الفني والاداري لها علاج يتمثل في تطبيق ما اتفق عليه في البرلمان، قطع رواتب الغائبين كاجراء اولي، ومن ثم توجيه الانذارللغائب وبعدذلك مطالبة الكتلة التي ينتمي لها بضرورة استبدال النائب الذي بلغت غياباته٢٥جلسة مثلا، لكن للاسف بسبب الحالة السياسيةغير الطبيعية وعدم التوافق الفعلي بين اصحاب القرار لم يطبق مااتفق عليه المجلس في معالجة ظاهرة الغياب.

ضعف رئيس البرلمان السابق اضعف دور المجلس في قيادة الدولة

■ كيف تقيمون عمل البرلمان في السنوات الماضية؟

-عمل ضعيف والبرلمان لم يمارس دوره الطبيعي والكامل في التشريع والرقابة، وهذا ما اضعف دوره في قيادة الدولة، والسبب الرئيسي هوالمحاصصة الطائفية والاثنية التي لعبت دورها في تحجيم وتقليص مبادراته، والتأثير في حرية اتخاذه للقرارات، وحتى في حسن اختياره للاعضاء، وماتبع هذا الامرتشكيل رئاسة له تميزت بعدم الفاعلية، والضعف الذي يتصف به رئيس البرلمان السابق فضلا عن كونه لايمتلك من المؤهلات التي تمكنه من قيادة بلد متخم بالازمات والظروف المعقدة، كل هذه الاموراضعفت دور البرلمان واثرت على نشاط لجانه، وعلى علاقاته بالسلطتين التنفيذية والقضائية، عموما عشنا فترة لايمكن ان تسر احداً، وهذا ماساعد على الغياب وسوء انتظام الجلسات، بل تحول البرلمان الى مركزلاثارة الشارع العراقي بدلا من ان يكون عنصرا ايجابيا للتهدئة، على كل حال الان تغير الرئيس وهذا بالطبع لايكفي، اذا لم يحصل تغيير في اليات العمل، والالتزام بتطبيق النظام الداخلي، وبروح البرلمان الحقيقي الذي يريد خدمة الشعب.

على الاعلام ان يركز على القضايا الرئيسية وليس الجزئية

■ ماذا يستطيع ان يفعل الرئيس الجديدولم تتبق غير شهورعلى نهاية تلك الرئاسة؟

-حتى لو تبقى شهراواحدا، من الممكن ان يحقق الكثير اذا مااستطاع الرئيس الجديد ان يخلق بارادة مقدمات لبرلمان جديد افضل من السابق، وان يؤسس لاعراف واليات وتقاليد عمل جديدة، لان هذه المسألة غير منقطعة ونحن نتعامل مع بناء دولة ومستقبل شعب وعليه يجب ان نؤسس برلمانا حقيقيا ليكون مرتكزا لعمل برلماني جديد وجيد، لكن السؤال المهم هل بررنا كل مايطمح الشعب له، نقولها بكل صراحة كلا، ليس لان اعضاء المجلس كلهم فاشلون وليس المؤسسة غير ضرورية فهذا توجه خاطئ في النقد، وعلى الاعلام ان يركز على القضايا الرئيسية وليس الجزئية وانتقاد البرلمان يجب ان يكون في واجباته الاساسية لكي نستطيع تقويمه، ونضعه بالاتجاه الصحيح الذي يستطيع من خلاله اداء التزاماته امام الشعب، ويسهم بصورة جدية في بناء الدولة الديمقراطية الحديثة في العراق.

محاولات لتأجيل الانتخابات واخرى للتعجيل بإجرائها

■ ظهرت في الفترة الاخيرة تصريحات بشأن تمديد عمل البرلمان لمدة عام اخر، على الرغم من كون التمديد يعد مخالفة دستورية؟

-دستوريا لاتوجد فرصة تكفل موضوع التمديد، فترة عمل المجلس٤سنوات والشعب منحهم ثقة لمدة٤سنوات فقط ولاوجودلاي مبررمنطقي او قانوني او دستوري للتمديد.

■ اذن ما مبررات تلك التصريحات؟

-محاولة من البعض للحصول على مكسب سياسي، ولكن الى الان لم نعثر على من يتحدث بصراحة ووضوح عن الرغبة في التمديد، والاصوات المتبنية للموضوع ان وجدت فهي ضعيفة، الان النقاش هو متى ينتهي عمل البرلمان، لاسيماوان هناك من يضمراسبابه ويطلب التعجيل باجراء الانتخابات، تحت ذريعة ان فترة عمل المجلس٤سنوات تنتهي في نهاية ٢٠٠٩وان الانتخابات دستوريا تأتي قبل٤٥يوما من نهاية عمل المجلس يعني ان تكون الانتخابات في تشرين، البعض يتصورون انه من الافضل لهم ان يجري ذلك ليواصلوا المكاسب التي حصلوا عليها في نتائج الانتخابات المحلية، ولكي لاتطول الفترة ويمتحن الاداء السياسي للفائزين وهذا الامر من الممكن ان يغيرالنتائج فكلما كان موعد اجراء الانتخابات اسرع هو افضل لهم، مع ذلك لم نسمع من يصرح بهذا الهدف علانية.نحن امام فترة تحديد دستورية لموعد الانتخابات والدستور يشير بطريقة لاتقبل اللبس والتشكيك، للمجلس فترة عمل ٤سنوات تقويمية ويعني بالتقويمية٣٦٥يوما تبدا من تاريخ اول جلسة للبرلمان وكانت في ١٦اذار٢٠٠٦وهذا يعني ان اخر جلسة ستكون في١٦اذار٢٠١٠ وقبلها بـ ٤٥يوما تجري الانتخابات وهذا يعني ان الاول من شباط٢٠١٠ سيكون الموعد الدستوري والقانوني للانتخابات، هناك اضافة يجب ان تقال، الاحصاء السكاني سيجرى في تشرين وستكون له معطيات جديدة، تضع نهاية لكل الشكوك والاتهامات بشأن عد د اصوات الناخبين وفي نسبة ونفوس سكان العراق وهذا ما يؤكد الدقة ويبعث المصداقية، لاننا في كل انتخابات نكيل التهم فيما بيننا، لان اعتماد البطاقة التموينية في الانتخابات عملية غير دقيقة ولدينا مؤشرات حول وجود ارقام مرعبة في اعداد البطاقات الوهمية، واذا ماجاء الاحصاء بالدقة التي نريدها سنحصل على انتخابات دقيقة، ولكن يبقى السؤال هل سنعتمد الاحصاء في الانتخابات، هذا السؤال طرح على الجهاز المركزي للاحصاء فكان جوابهم من الناحية الفنية يمكن ذلك، ولكن حين طرحناه على المفوضية العليا للانتخابات جاء الجواب مترددا وابدت اعتراضها تحت ذريعة ان الامر يحتاج الى عمل وسجلات، ونحن نرى بان هذا الاعتراض غيرجدي لان من واجب المفوضية البحث عن الدقة والمصداقية والنزاهة ولابد ان تتحمس لمثل هذا الامر لضمان نتائج انتخابات نزيهة وشفافة.

قناعات جديدة ستؤثر في الانتخابات المقبلة

■ هل تعتقدون بان الانتخابات المقبلة ستقلب الطاولة وترينا مشهدا سياسيا جديدا ؟

-لايمكن الان ان نرى تغييرات جذرية سريعة ومفاجئة، ولكن هناك تعديلات وتغييرات تتناسب مع موازين القوى ومواقع الكتل وحصص الاحزاب، فالبلد يعيش حالة غليان سياسي وحراك اجتماعي وبالتاكيد هذه الامور لن تذهب سدى، ما سيؤثر حتما على مواقف الناخبين سواء كانت بوعي اومن غير وعي، وهذه التغييرات ستكون لها بصماتها في ولادة قناعا ت جديدة ستؤثر في موازين القوى، ولكن لانستطيع القول بان هناك تغييرا جذريا سيحصل في الانتخابات المقبلة.

فرصة القوى الديمقراطية الوطنية المدنية اكبر

■ كيف تنظرون الى مستقبل الاحزاب والتيارات الديمقراطية ؟

-الاحزاب الديمقراطية الوطنية المدنية لها افق واعد وفرص كبيرة، فهي لم تأخذ فرصتها او موقعها الطبيعي الموضوعي، فكلما استقر وضع البلد امنيا وسياسيا واقتصاديا، وكلما تحررالناس من الخوف، ومن الاعتماد على الاخرين ومن الولاءات الفرعية، وكلما توفرت الاستقلالية الاقتصادية للمواطنين والحرية والقدرة على كسب لقمة العيش من غير وساطة للاحتماء كلما كانت فرصة القوى الديمقراطية الوطنية المد نية اكبر، وهذا اتجاه موضوعي وقانون طبيعي سيتحقق في السنوات المقبلة.

تعدد القوائم التي ظهر بها الحزب احد اسباب ضعف النتائج

■ للحزب الشيوعي تحالفات عديدة فمن القائمة العراقية الى تحالف مدنيون الذي خاض الانتخابات المحلية الاخيرة، هل هناك رؤية لتحالف جديد في الانتخابات المقبلة ؟

-بصورة عامة التحالفات حاجة موضوعية لكل الاحزاب، ولا نستطيع التعامل معها عاطفيا ولا من موقع الانفعال، فالظروف هي التي تحكم والاوضاع هي التي تفرض علينا، التعاون، التحالف، العمل المنفرد، فحين تحالفنا في القائمة العراقية كان هدفنا هو تشكيل جبهة وطنية مدنية لمواجهة الاستقطابات الطائفية والاثنية، وحينما لم تسر الاموركما يجب وكما تتطلب مصلحة الشعب قررنا الانسحاب، وهذا مادفعنا الى البحث عن مايعززدور التيارالديمقراطي المدني، لان تشرذ م وتشتت قوى هذا التيار وتفرقهم تحت مسميات كثيرة يدفعنا الى السعي لجمعهم وتقاربهم لغرض تقوية دور التيار، ولكن وجدنا المسألة معقدة، وما كل ما يتمنى المرء يدركه، وما نرغب به قد لا يتحقق، لان الرغبة شيء والواقع شيء اخر، ومشاكل التيارالديمقراطي غير قليلة، والمناحي الضيقة تؤثر بالسلب على سرعة تقارب قواه واحزابه، وحين عقدنا تحالف مدنيون كان لنا برنامج عمل اوسع مما كان لنا في القائمة العراقية من حيث وضوح توجهاته، نعم لم نستطع نشر تحالف مدنيون في جميع المحافظات واقتصر تحالفنا فيها على بغداد وبابل والديوانية، وهذا يعني ان التحالفات السياسية ليست بالضرورة ان تفضي الى قائمة انتخابية واحدة، والتحالفات يمكن ان تحصل قبل الانتخابات اوبعدها، لذلك نحن نعتبر مدنيون بادرة ايجابية قابلة للتوسع. وعدم الدعاية الاعلامية والتعريف غير الكافي والوافي باطراف وطبيعة عمل مدنيون كانا عامل اضعاف في جهدنا الانتخابي، وفي تقييمنا التفصيلي لنتائج الانتخابات الضعيفة نعتبر تعدد القوائم التي ظهر بها الحزب وعددها٧ احد اسباب ضعف النتائج ولكنها ليست الاسباب الاساسية، لانه من الصعوبة ادارة حملة٧ قوائم انتخابية ب٧ لغات اعلامية.نحن نرغب الظهور بقائمة واحدة معروفة من قبل الجمهور وهذا من اساسيات النجاح ونعمل على هذا الاتجاه، واذا استطعنا ان نشكل تحالفا واسعا ونعرف الجمهور عليه فسنعمل عليه واذا لم يتحقق ذلك فسنظهر بمفردنا، وفي كل الاحوال بالنسبة لنا كحزب شيوعي فأن اي تحالف لنا مع اية جهة يجب ان لا يتعارض مع استقلالية الحزب الفكرية والسياسية والتنظيمية، التعاون دون المساس باستقلالية الحزب.

الاختيارات لم تأتِ وفق البرامج السياسية

■ نتائج الانتخابات الاخيرة جاءت محبطة لبعض الاحزاب عريقة التاسيس في حين ان هناك احزاب تأسست بعد التغيير نالت ما لم تنله الاحزاب العريقة، اين الخلل ؟

-الامور لاتقاس بالتأسيس، قسم من الذين نشطوا بعد السقوط كانوا يعملون في السياسة والبعض منهم يحتلون مواقع مؤثرة في السلطة ولديهم قدرات مالية وسهولة في الحركة، وهذا ماوفر لهم حضور اعلامي تمكنوا من خلاله كسب تلك الاصوات، وهناك اسباب موضوعية تتعلق بالاحزاب الاداء والتحرك، العملية الانتخابية بحاجة الى متطلبات.

■ احتفاليات حزبكم بذكرى التأسيس تشهد حضورا جماهيريا واسعا، اين ذهبت اصواتهم في الانتخابات، البعض يقول ان قلوبهم مع الحزب والاصوات للولاءات التي ذكرتها؟

-هذا ممكن ولكن الامر يفسر بالف طريقة وطريقة الاغلبية حضرت في ذكرى التأسيس من رفاق الحزب ومحبيه ولكن كما اشرنا في البداية ان البعض من الناس لا يأخذ العوامل المهمة بنظر الاعتبار واذا كان هذا الامر صحيحا فهو ما شخصناه لانه في لحظات الخوف وعدم الاستقرار والاوضاع غير الطبيعية قد يعطي المواطن صوته لولائه الفرعي ولا يلتفت للبرنامج السياسي للجهة التي يحبها ولكننا لا نبرئ انفسنا كحزب قيادة وقواعد وكوادر ومنظمات ان هناك حاجة ماسة لاتقان الية ممارسة الانتخابات واعتماد اساليب عمل ونشاط من شأنه ان ينسجم مع هذه الظروف، لا اقول اننا نملك العصى السحرية ولكننا كنا نستطيع ان نحسن بعض النتائج.

العلاقات المتوترة بين القوى المتنفذة السبب الرئيس في ضعف الحكومة

■ كيف تقيمون عمل الحكومة؟

-عمل الحكومة يعاني الكثير من المشاكل، نعم تحققت انجازات امنية وهذا هو المعيار الاساسي للنجاح كذلك تحققت في الفترة الاخيرة نجاحات على صعيد العلاقات الخارجية الدولية من خلال استعادة العلاقات مع الدول المجاورة العربية والاجنبية وايضاً تحسنت ادارة الدولة من خلال معرفتها بحدود الادارة الحقيقية ولكن للأسف الشديد هذه النجاحات لا يمكن القول عنها بأنها التاريخية والتي اشرت لها في بداية السؤال ومن ضمنها حزبنا وكما هومعلوم وقعت عليه جرائم وكبائر طالت اعضائه ووصلت الى عوائلهم ايضا حيث مورس التعذيب بابشع انواعه والقتل والارهاب والتشريد والفصل، وكل ذلك له تأثير على قدراته التنظيمية وعلى اتصالاته وعلاقاته الجماهيرية، وبالطبع هذا سبب ولكنه ليس كل الاسباب، فهناك اسباب تعود الى ماحصل في الحركة الثورية الديمقراطية في العالم من انتكاسات مما اثر على حماس ومعرفة الناس في هذا الفكر وجوانبه الاصلاحية، فضلا عن التحولات والمتغيرات التي حصلت في البلد على جميع الصعد، بالاضافة الى ذلك ان الاحتماء واللجوء الى الهويات الفرعية اصبح هو السائد والاختيارات لم تأت وفق البرامج السياسية بل جاءت وفق الولاءات والانتماءات الفرعية، فهذه الامورمجتمعة اثرت سلبا على الاداء التنظيمي للحزب وعلى تكتيكاته، لاسيما ونحن ندخل العملية الديمقراطية والانتخابات الحرة والتجربة التي عشناها اكدت لنا بان العملية لا تجري بشكل حر حقيقي لوجود قانون سيء منحاز وادارة سيئة غير ملتزمة بالحيادية الكاملة من قبل مدراء مفوضيات المحافظات، وعدم قدرة وضعف واضح بالمفوضية العامة.

■ اين مكامن السوء في قانون الانتخابات؟

×سوء القانون يتلخص بانه وزع المقاعد المتبقية على القوائم الفائزة، نحن نساهم كمتنافسين لكن القانون ومع انتهاء عملية الفرز اعطى للقوائم الفائزة اصوات قوائم منافسيهم وخصومهم في السباق الانتخابي.

٣٥٪ من الاصوات الفائزة امتلكت الـ ٦٥٪الباقية

■ لماذا لم تعترضوا على القانون قبل اجراء الانتخابات ؟

-كان هناك اعتراضا واضحا وصريحا ولكن الناس لم يسمعوا به، خصوصا وان البعض تولدت لديهم قناعات بان هذا الاجراء سيخدمهم الى ان وقعت الفاس بالراس كما يقول المثل ليذهب مليونا صوت ونصف المليون من اصوات القوائم المنافسة الى الفائزين من غير وجه حق، وان٣٥٪من الاصوات الفائزة امتلكت ال٦٥٪الباقية وهذا يعني ان الاقلية تحكم الاكثرية التي لم تحصل على النسبة المطلوبة للمقعد.ونحن اعلنا اعلاميا وفي اجتماعاتنا مع الامم المتحدة قبل الانتخابات معارضتنا لهذا القانون لكونه مثلبة كبرى ويؤثرسلبا على نتائج الانتخابات ويتعارض مع الدستور الذي كفل التعددية والعدالة في توزيع المقاعد، لكن الصوت اوالصوتين او الثلاثة لا يمكن ان تصنع القانون، الاغلبية هي من صنعت القانون، ومع ذلك نعترف بان هناك مشاكل واسباب ذاتية، ضعف في الاداء والتحرك، العملية الانتخابية بحاجة الى متطلبات.

■ احتفاليات حزبكم بذكرى التأسيس تشهد حضورا جماهيريا واسعا، اين ذهبت اصواتهم في الانتخابات، البعض يقول ان قلوبهم مع الحزب والاصوات للولاءات التي ذكرتها؟

-هذا ممكن ولكن الامر يفسر بالف طريقة وطريقة الاغلبية حضرت في ذكرى التأسيس من رفاق الحزب ومحبيه ولكن كما اشرنا في البداية ان البعض من الناس لا يأخذ العوامل المهمة بنظر الاعتبار واذا كان هذا الامر صحيحا فهو ما شخصناه لانه في لحظات الخوف وعدم الاستقرار والاوضاع غير الطبيعية قد يعطي المواطن صوته لولائه الفرعي ولا يلتفت للبرنامج السياسي للجهة التي يحبها ولكننا لا نبرئ انفسنا كحزب قيادة وقواعد وكوادر ومنظمات ان هناك حاجة ماسة لاتقان الية ممارسة الانتخابات واعتماد اساليب عمل ونشاط من شأنه ان ينسجم مع هذه الظروف، لا اقول اننا نملك العصى السحرية ولكننا كنا نستطيع ان نحسن بعض النتائج.

العلاقات المتوترة بين القوى المتنفذة السبب الرئيس في ضعف الحكومة

■ كيف تقيمون عمل الحكومة؟

-عمل الحكومة يعاني الكثير من المشاكل، نعم تحققت انجازات امنية وهذا هو المعيار الاساسي للنجاح كذلك تحققت في الفترة الاخيرة نجاحات على صعيد العلاقات الخارجية الدولية من خلال استعادة العلاقات مع الدول المجاورة العربية والاجنبية وايضاً تحسنت ادارة الدولة من خلال معرفتها بحدود الادارة الحقيقية ولكن للأسف الشديد هذه النجاحات لا يمكن القول عنها بأنها راسخة لكونها تعاني الكثير من الهشاشة واذا لم تشفع في المزيد من النجاحات ستكون قابلة للارتداد مثلاً شهدنا في الفترة الاخيرة عمليات ارهابية تخريبية مؤثرة هذا مؤشر على ضعف اليقظة والخدر الذي اعترى مؤسسات الدولة الامنية واداراتها وهذا اعطى للأعداء والمجرمين والارهابيين من القاعدة والمخربين من ازلام النظام السابق فرصة لمعاودة نشاطاتهم وهذا ما اعطى لدول الجوار فرصة لارسال المزيد من المخربين، الانجازات الاقتصادية محدودة وظاهرة البطالة واسعة والواقع الخدمي متردٍ لذا نحن بحاجة لتصعيد وتيرة الواقعين الاقتصادي والخدمي وهذا ما ينعكس بالإيجاب على العملية الامنية والسياسية.

واعتقد جازما بان هناك حاجة اساسية لتجاوز حالة الشلل والجمود والعلاقات المتوترة بين القوى السياسية المتنفذة لانها السبب الرئيس والاساس في ضعفٍ وانجاز الحكومة وفي وضع الدولة عموماً ويتجلى ذلك من خلال التفرد و غياب القيادة الجماعية في العلاقات غير النظامية بين افرع السلطة التنفيذية وفي علاقة السلطتين التشريعية والتنفيذية وكذلك على علاقة السلطة الاتحادية مع الاقليم وبين هيئة رئاسة الجمهورية وبين الحكومة وهكذا.

المادة ١٤٠ دستورية واجبة التنفيذ ولا يأتي حلها بـ(التطنيش)

■ مسألة كركوك باعتباركم ترأستم لجنتها وعلى اطلاع واسع بما يعوق تطبيق المادة ١٤٠، أين تجدون الحل؟

-قضية كركوك والمادة ١٤٠ والمناطق المتنازع عليها هي احد الملفات المعقدة التي تسمم الاجواء وتربك العلاقات بين القوى السياسية المتنفذة، المادة ١٤٠ دستورية واجبة التنفيذ ولكن للأسف لم يجر تحرك جاد لتنفيذها، نعم هناك صعوبات وتعقيدات ولكنها لا تحل باللا ابالية او بادارة الوجه عنها او كما يقال بـ(التطنيش) انما تحل بمواجهة المشكلة وذلك بخلق مناخ سياسي لتكثيف الحوارات والوصول لمشتركات وتوافقات من شأنها ان تجعل من تنفيذ المادة سلسة وطبيعية لكن بسبب المواقف المتباينة وحالة الركود والجمود حصلت مشاكل ذات طابع مستعصي في وجود حل للوقت الراهن وهذا يتطلب مبادرات جديدة وتحركاً جديداً، ولا اعتقد ان دي مستورا والامم المتحدة قادرة على حل المشكلة وانما اصحاب الحل هم العراقيون، اصحاب القضية هم اولى بالتفاهم وايجاد الحلول وعندئذ سيكون دور دي مستورا دوراً مساعداً واستشارياً لانه لا يمكن لاحد ان يفرض حلاً مستقلاً ودائماً ومقبولاً غير العراقيين انفسهم وعليه يجب ان يحل ملف كركوك وغيره من الملفات التي من دون حلها ستبقى المشكلة معقدة ومؤثرة على البلد بصورة عامة.

■ هل تتوقعون حل مسألة كركوك في هذه الدورة البرلمانية ام انها ستؤجل للدورة المقبلة؟

- من الصعوبة ايجاد حل سريع لهذه المسألة في الوقت الحالي ولكن الان لجنة المادة ٢٣ المتعلقة بتحديد موعد الانتخابات في كركوك طلبت تمديد عملها لمدة شهرين لكي تقدم مقترحاً متكاملاً بشأن المحافظة واذا ما نجحت بعملها ستكون خطوة على صعيد توطيد العلاقات بين المكونات القومية والسياسية وعلى صعيد تنظيم الادارة المشتركة للمدينة تمهيداً للعودة لمناقشة المادة ١٤٠، ولكن هناك مقترحات كثيرة ووجهات نظر متعددة وعليه يجب ان تخضع جميعها للتوافقات السياسية.

بيننا وبين الفضائية مشاكل مالية كبيرة

■ متى يشاهد المواطن العراقي فضائية الحزب الشيوعي؟

- الفضائية هي رغبة حقيقية لدى الشيوعيين وقيادة الحزب الشيوعي تقدر اهميتها وحاجتها ودورها المهم في الدعاية والاعلام وارسال صوت الحزب الى الشعب، لكن بيننا وبينها مشاكل مالية كبيرة، والان نحتاج الى مال وجهد كبير ووقت طويل من اجل تحقيق هذا المشروع المهم، ويبقى مشروع الفضائية قائماً وسيراها المواطن حال انتهاء معوقات تأسيسها.